



توصيات المؤتمر الخمسين لجماعة الإدارة العليا

فى الفترة من ٥ نوفمبر - ٨ نوفمبر ٢٠١٤

حتمية بناء مصر جديدة

البشر و الفكر والإرادة السياسيه مقومات صنع المستقبل

كعادتها منذ خمسون عاماً عقدت جماعة الإدارة العليا بإعتبارها أحد أهم بيوت التفكير مؤتمرها الخمسين فى ظل متغيرات شديدة التسارع وأولويات ضاغطة على مصر و المصريين وفى مناخ مضطرب وفى دولة عائدة بعد غياب قارب على السنوات الأربع منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن ومن أبرز الأولويات حتمية بناء مصر جديده والبيدايات لابد أن تكون إعادة بناء مؤسساتها بشكل كامل وأيضاً فإن عودة الدولة من غيابها يحتم إنفاذ القانون بكل قوة ممكنة بشرط أن يكون القانون مظلة واقية من التعسف والظلم وسيفا مسلطاً على الجميع دون إنتقاء أو تمييز أو إقصاء أن تفتح الدولة ذراعيها للجميع وأن تحتوى الشاردين من أبنائها وتحمى المستضعفين فيهم وتحاسب الذين يتعمدون إيدائها أرضاً وعمراناً وبشراً محاسبة تتسم بالعدالة شبه المطلقة والإسراع دون التسرع والحزم والحسم دون التراخى .

من هذه المنطلقات والثوابت التى تميز جماعة الإدارة العليا التى لم تتخلف عن عقد مؤتمرها منذ تأسست عام ١٩٦٤ وحتى هذه اللحظة سوى مرة واحدة عام ١٩٦٧ . شهدت قاعه المؤتمر الذى عقد على مدى ثلاثة أيام وحضره أكثر من ٢٠٠ من أساتذة وخبراء الإدارة فى مصر ومن بينهم الرعيل المؤسس للمعهد القومى للإدارة العليا الذى أسسه الأب الشرعى للإدارة الحديثة فى مصر المرحوم الدكتور أحمد فؤاد شريف أول وزير للتنمية الإداريه فى مصر.

شهدت القاعة مناقشات مهمة ومستفيضه تبادل فيها الحاضرون الرؤى والأفكار حول حتمية إعادة بناء الدولة بشكل جذري وكامل . وبعد ثلاثة أيام كانت حصيلة المناقشات عدداً من التوصيات التى ستعمل الجماعة كعادتها سنوياً على أن تضعها بين أيدي صناع ومتخذى القرار فى مصر والذين إستبشر بهم أعضاء المؤتمر خيراً وفيراً لمصر والمصريين وجاءت توصيات المؤتمر على النحو التالى :

١ . حتميه إعادة بناء الدولة على أسس علمية وواقعيه يأتى فى مقدمة هذه الأسس :

▪ الاعتماد على الفكر الإدارى الذى سبقتنا فى تطبيقه الدول المتقدمة وذات الرشادة التى تتمتع بالرفاهيه والثراء .

- الاهتمام بالإنسان المصرى والعمل الدائم والمستمر على تعديل السلوك الجمعى للمصريين بما يحقق تغييراً إيجابياً يسهم فى بناء المستقبل الذى نسعى إلى تحقيقه لنا ولإبنائنا .
- العمل على مقاومة الفساد الذى يعد أقوى مؤسسات الدولة ويسهم فى تحقيق هذه المقاومة لاهدافها فصل مقدم الخدمة عن متلقيها بما يضمن تراجع تحكم مقدم الخدمة وسيطرته من خلال تقديم الخدمة وبما يحقق تقديمها بشكل أفضل وأسرع بالتعاقد مع مصدر خارجى .
- أكد المؤتمر على ضرورة تطبيق اللامركزية بشكل جدى وحقيقى بعيداً عن الأنماط السائدة حالياً والتي لا تساعد فى تطبيقها بما يؤدي إلى إحداث طفرة تنموية يشعر بها المواطن المصرى ويستطيع تحمل تكلفتها رغم ما يقع على كاهله من أعباء .

٢. إعادته هيكلة المؤسسات والهيئات على نحو يجعلها :

- أقل كلفة وأكثر كفاءة

وناقش المؤتمر نموذج الإهدار الصادم للموارد فى إتحاد الإذاعة والتليفزيون والذى تتحمل الدولة أعباءً ضخمة فى مقدمتها ٢٢٠ مليون جنيه شهرياً لأجور العاملين فيه.

وإستغرب أعضاء المؤتمر ما أعلن عن إمتلاك هذا الإتحاد ٢٣ محطة تليفزيونية و ٦٥ محطة إذاعية ورغم هذا العدد الضخم لا نجد أدنى تأثير بما يمثل إهداراً مستمراً ومتزايداً ليس فقط للمال العام ولكن للكفاءات والمتميزين أيضاً .

- ترشيد الانفاق وتعظيم العائد

إننتقد أعضاء المؤتمر مظاهر البذخ الشديد والإسراف غير المبرر الذى تمارسه الحكومة للأسف رغم الظروف الإقتصادية الخائفة التى تعاني منها مصر وتنعكس على مستوى معيشة أبنائها . وطالب الحاضرون بضرورة العمل على ترشيد حقيقى للإنفاق يلمسه المصريون وإتخاذ قرارات فورية يتم متابعتها بكل دقة لترشيد الإنفاق والعمل على تعظيم العوائد التى تحققها الدولة من خلال رفع كفاءة ما تنتجه الدولة من خدمات ومنتجات بما يحقق فى الوقت نفسه تنافسيه مع الخدمات والمنتجات المثيلة والتي يقدمها العالم .

٣. العمل على إعلاء قيم ثورتى يناير ٢٠١١ ويونيه ٢٠١٣ ومطالب من خرجوا إلى كل ميادين الثورة فى مصر والتي تحددت فى العيش والحرية والعدالة الإجتماعية والكرامة الإنسانية ولن يحدث ذلك إلا من خلال إعلاء قيم العمل وعدم السماح لقيم مثل الفهلوة بأن تظل سائدة وإعلاء قيم التسامح والعفو والصفح وهى قيم حثتنا على إعلانها كل الأديان السماوية .

- لن يتأتى ذلك كما أجمع المؤتمر إلا بتوافر الإرادة السياسية لدى صانع القرار ويرى المؤتمر أن يقوم السيد رئيس الجمهورية وهو من يملك سلطه التشريع حالياً وحتى انعقاد مجلس النواب القادم لأولى جلساته بإصدار مرسوم بقانون ينص على إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحديد شكل الحكومة ومكوناتها ويحدد أهدافاً لعملها وهيكلها والجهات التابعة لها وأن يتم البدء فى إعادته البناء فور إصدار هذا القانون .